

المجال العمومي في التنظير السياسي الغربي المعاصر[∇]

The public sphere in contemporary Western political theorizing

Samah Najam Kazim

م.د. سماح نجم كاظم *

الملخص

يعد المجال العمومي أحد المفاهيم المعاصرة التي تعكس أزمة الدولة والسلطة الديمقراطية الغربية، يرتبط بمفاهيم العقلانية والتواصل وإتيقا النقاش لتشكيل الرأي العام العقلاني ، تاريخياً امتدت جذوره للفكر اليوناني القديم حيث (الأغورا)، و(كانط) فيعد المؤسس الأهم للمجال العمومي ، أذ ربطه بالمجتمع المدني ، واضعاً خرسانة مفاهيمية امتدت للفكر المعاصر كالعقلانية والاستتارة والتحرر من الوصايا ، واساسها استخدام العقل ومنهم استعماله العمومي بالمجال العمومي ، ومنه إلى (هابرماس) الذي ناقش إشكالية المجال العمومي البرجوازي وقدم معالجته ، وكذلك (حنة آرندت) وصولاً إلى (نانسي فريزر) والمجال او الفضاء العمومي العابر للأوطان .

الكلمات المفتاحية : المجال العمومي ، التوتاليتارية ، الديمقراطية التشاورية ، المجال العمومي العابر للأوطان .

Abstract

The public space is one of the contemporary concepts that reflect the crisis of the state and Western democratic authority, linked to the concepts of rationality, communication and eagerness of discussion to form rational public opinion, historically its roots extended to ancient Greek thought where (agora), and (Kant) is considered the most important founder of public space, linking it to civil society, putting conceptual concrete extended to contemporary thought such as rationality, enlightenment and freedom from commandments, and its basis is the use of reason, including its public use in public space, and from it to (Habermas), who discussed the problem of the bourgeois public space and presented its treatment, as well as (Hanna Arndt), up to (Nancy Fraser) transnational public space.

Keywords: public space, , totalitarianism, consultative democracy, transnational public space.

تاريخ النشر: 2025 /3/31

تاريخ القبول: 2025/2/21

تاريخ التقديم: 2025/1/25[∇]

* جامعة النهريين - كلية العلوم السياسية - قسم النظم السياسية samah.najm@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

المقدمة

يعبر المجال العمومي عن سلطة النقد والمراقبة يرتبط بالرأي العام والمناقشة والحوار ، أنه مجال التفاعل البينداتي أساسه التواصل وإتيقا النقاش ، يستلزم الحرية والديمقراطية والعقلانية كشرط لتأسيسه ، مجال عمومي برجوازي تفككك وزال عند(هابرماس)بعد زوال العقلانية اللازمة لمهمته النقدية التحريرية ؛ بفعل الدولة الرأسمالية وثقافتها الاستهلاكية البديلة لثقافة المناقشة واثرها على الأفراد والرأي العام الناتج عنها عبر التقنية، والأهم الفصل بين المستوى المعيش-مستوى الفضاء العمومي-والمستوى المنظوماتي، وتأثير الأخير بأدواته على المجال والعقلانية مما الغى عقلانية الافراد مشكلاً أزمة المجال العمومي ، أما (ارندت) فعدت السلطة التوتاليتارية أساس اشكالية المجال العمومي لتأثيرها المزدوج على الحرية والعقلانية ، ولم يقف الفكر الغربي عند حدود المعالجة المتمثلة بعقلنة العالم المعيش والعقلنة السياسية وانما انطوى على تجاوز المجال القومي إلى الفضاء العابر للأوطان مع (نانسي فريزر).

أهمية البحث : تنطلق أهمية الدراسة من حداثة المفهوم وتعدد اشكاليته ؛ إذ يطرح مشكلة السلطة والأيديولوجيا والدعاية التوتاليتارية وأزمة الدولة الرأسمالية المعاصرة ، فضلاً عن معالجته الفكرية التي من شأنها أن تجعل قوة الرأي العام سلطة نقدية تحريرية عقلانية تحرر العقل من الوصايا .

اشكالية البحث : تطرح الدراسة اشكالية الانقسام الفكري حول إمكانية معالجة المجال العمومي ، إذ تبنى(هابرماس)معالجة سياسية للمجال العمومي بربطه بمشروع العقلنة ترجع الحرارة لشاربينه ، في حين ذهبت(فريزر)إلى زوال المجال العمومي المحلي الوستقالي نحو تأسيس مجال عمومي عابر للأوطان.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (مشروع العقلنة أساس معالجة المجال العمومي المحلي ، يعيد له قدرت السلطة النقدية مما يتيح إمكانية التحرر وتكوين التواصل البينداتي العقلاني).

منهجية البحث : تم الاعتماد في كتابة الدراسة على المنهج التاريخي بدراسة الجذور الفكرية المؤسسة للمجال العمومي ، والمنهج البنوي بتفكيك إشكاليته ودراسة اجزائه لبيان ماهيته ومن ثم معالجته وتركيبية والمنهج الوصفي لوصف المجال العمومي العابر للأوطان بوصفه مجال بطور التكوين .

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور الأول جاء بعنوان(المجال العمومي: دراسة تحليلية)، في حين خصص المحور الثاني لبيان مشكلة الفضاء العمومي فكان بعنوان (المجال العمومي بين الابعاد النقدية والمعالجة الديمقراطية) واخيراً تضمن المحور الثالث بعنوان (ما بعد الفضاء العمومي : المجال العمومي العابر للأوطان).

أولاً : المجال العمومي * : دراسة تحليلية

يعدّ المجال العمومي أحد أحدث المفاهيم المعاصرة بالتنظير السياسي الغربي ، شكل مفهومه و جذوره ودلالاته الفكرية محط جدلاً واسع بين الباحثين: فما هو المجال العمومي؟، وما علاقته بالتواصل والديمقراطية والفكر السياسي للحدث؟ وتساؤلات أخرى يتضح بها مفهومه نبيها بالآتي .

1- المجال العمومي سياقات التشكل ودلالات المفهوم

أ- تعريف المجال العمومي وعلاقته

يعبر المجال العمومي عن (التفكير السياسي بآلية اندماج الفرد في المجموعة ومشاركته في الحياة العامة)، وهذا ما يوضح علاقته بالتمظهرات الديمقراطية ونوعية الوسائط والعلاقات التي تصل الأفراد ببعضهم داخل المجال العام ، في ضوء إشكال العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى⁽¹⁾، مجال يعدّه البعض مجالاً ثالث بجانب السياسة والاقتصاد ، يرتكز على الرابطة الاتصالية - الرمزية ذات الطابع الاجتماعي ، رابطة تسمح بظهور أبنية أكبر للتداول والنقاش تشكل المجال العام ، عرفه (هابرماس) بأنه "الأداة الاتصالية في الممارسة السياسية الديمقراطية" ، ارتبطت مناقشاته بالمجتمع المدني إذ يمثل "البنية التحتية الخطابية والمعياري الكامن للأداء الوظيفي الفعال للمجتمع المدني" ، واخيراً ناقش المفهوم الصلة بين الحركات الدينية ودورها بالمجال العام ، ويعد الفعل التواصل نواته سواء في فكر (هابرماس) أو ما بعده ، ويمكن تحديد هدفه بتقوية "الرابطة الاجتماعية ... عبر تأكيده على الأبعاد العقلانية والقصدية للفعل والتفاعل والاتصال"⁽²⁾.

تبعاً لذلك عرف (تشارلز تايلر) المجال العمومي بأنه "فضاء مشترك يلتقي فيه أفراد المجتمع عبر جملة متنوعة من الوسائط : المطبوعة ، والالكترونية ، والمقابلات الشخصية المباشرة أيضاً ؛ وذلك

* فككت (حنة آرندت) لفظ العام الذي يضم مفردتين متلازمتين لا متماهيتين ، فهو أولاً يعني بأن كل ما يظهر في المجال العمومي يمكن أن يراه ويسمعه الجميع ، أي أن كل الأفكار والمناقشات والانفعالات داخل هذا المجال لا بد ان تتمتع بأكثر قدر من الإشهار، ويشترط ذلك انتزاعها من المجال الخاص والفردية ، ثانياً كلمة عمومي تعني العالم بما هو مشترك معنا بيد أنه متمايز عنا ، وبهذا المعنى يعبر المجال العمومي بما هو العالم المشترك يجمعنا ويعبر عن رأينا بيد انه يمنعنا من السقوط احدنا بالآخر ، فيحتفظ كل فرد به على ماهيته وهويته (ينظر في ذلك : حنة آرندت ، الوضع البشري ، ترجمة : هادية العرقي ، ط1، مؤمنون بلا حدود ، المغرب ، 2015، ص ص 71 ، 73).

(1) العياشي الدراوي ، الفضاء العمومي عند حنة آرنت الفاعل الاجتماعي والفعل السياسي ، في الفعل السياسي بوصفه ثورة ، مجموعة باحثين ، ط1 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2013 ، ص ص 113 - 114 .

(2) أرماندو سافانوري ، المجال العام الحداثتي الليبرالية والكاثوليكية والإسلام ، ترجمة : أحمد زايد ، ط1، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2012 ، ص ص 19 - 23 .

لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك ، والتوصل ... إلى تفكير مشترك في هذه المسائل"، أنه فضاء مشترك ويعد مجاله العام سمة مميزة للمجتمع الحديث يستلزم تزويره عندما يراد قمعه أو التلاعب به (1)، وينشأ عن ذلك ترابط المجال العمومي والرأي العام ، فإنه وفقاً لـ(هابرماس) يمثل مجموعة "أشخاص متباعدون يحملون الآراء نفسها متصلين عبر نوع من فضاء للنقاش يتمكنون عبره من تبادل الآراء مع الآخرين ومن الوصول الى نقطة النهاية المشتركة" ، أنه نتاج عملية مستمرة من التطور الاجتماعي للعلاقات الجدلية التي تندمج بها (المشاركة المادية ، والمفهوم العملي، والتعبير الثقافي) للمجموعات البشرية بمنظور(هنري لوفيفر)، فالمجال العمومي شكل اجتماعي ينتج من خلال الممارسات الاجتماعية التي تحتاج إلى فاعلين اجتماعيين ، كما أنه بناء عقلي يتم أدراكه وتصوره (2)، إذ لا يمكن لمجاله أن يوجد إلا إذا ما تم تخيله* ، ويعد سمة مميزة للحدثة السياسية ، ويجسد قطيعة مع التصورات الفلسفية التقليدية التي ترمي إلى جعل الشؤون السياسية للبشر وقضايا التدبير شأناً لاهوتياً متعالياً لا أمراً ناسوتياً أرضياً ، يمثل فيه الفعل الإنساني الحر العامل الحاسم في نشوئه وتطوره (3)، وهذا ما يجعل من الطابع السياسي السمة الرئيسية المميزة للمجال العمومي ؛ طالما أنه يؤكد على قيمة التواصل والفهم الاتصالي بين الفاعلين من المستوى الأصغر للحياة الاجتماعية إلى المجالات الجمعية الأكثر تنظيمياً ، وتعد هذه السمة الأكثر جدلاً : فهل يعدّ المجال العام في المجتمعات الحديثة مجالاً سياسياً بضوء عجلة القوة البيروقراطية وعقلانية السوق الرأسمالية ودورها بتعيين حدود الحياة السياسية في النظم الديمقراطية؟ (4)، تساؤل يفتح آفاق بحث المجال العمومي على الديمقراطية التشاورية بفكر(هابرماس) ، فالفضاء حيث التمازج البينداتي أو النقاشات العامة أحد المرتكزات الرئيسية للديمقراطية التشاورية (5)، ليحدد هذا

(1) تشارلز تايلر ، المتخيلات الاجتماعية الحديثة، ترجمة: الحارث النبهان، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2015 ، ص 103 .

(2) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص 104 ، وضرغام شنتية ، الفضاءات العامة في مدينة عمان : بين التنوع الحضري والتباين الاجتماعي ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2021 ، ص 42 .

* ليس المجال العمومي بالدراسات الفكرية الغربية موضوعاً مكانياً محدداً يجتمع فيه الجمهور وإنما كما يوضح (هابرماس) (مجال ينشأ بين الناس كلما انخرطوا في نقاش أو توصلوا بشأن قضايا تعنيهم جميعاً وتؤرقهم ، يلتقي فيه أفراد المجتمع عبر جملة من الوسائط لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك) (ينظر في ذلك : محمد الصادق بوعلامي ، ضمور الدين وظهوره في الفضاء العام بتونس ، مجلة الفيصل، العددان 539-540، أكتوبر، 2021، ص 119) .

(3) تشارلز تايلر ، مصدر سبق ذكره ، ص 105، والعياشي الدراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 114 .

(4) أرماندو سالفاتوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 .

(5) إبراهيم صالح البرزنجي ، الفكر الدستوري لهابرماس دراسة في مشروع دستور الاتحاد الأوروبي ، ط1 ، مكتبة دجلة ، 2024 ، ص 49 .

النموذج المجال بمفاهيم محددة تشكل نواته كالتواصل والرأي العمومي وإمكانية الولوج إليه من قبل كافة المواطنين ، ليضعنا (هابرماس) امام جملة من السمات المحددة لماهية المجال العمومي وتمثل بذات الوقت شروط تكوينه اهمها الآتي : (1)

1- الكيان العمومي: لا يتصرفوا المواطنون كرجال اعمال او خاضعين إلى نظام الدولة وقيوده

البيروقراطية ؛ وإنما بوصفهم كيان عمومي الذي يشترط الحرية والبحث بالمصلحة العامة .

2- الاستقلالية والانفتاح : استقلالية المجال عن الدولة والاقتصاد والأسرة ، فهو أذاً فضاء يلججه

المواطنين عندما يتخلصون من انتماءاتهم هذه ، كما أنه مجال مفتوح امام المواطنين الاحرار للمشاركة الحرة وهو بذلك لا يمكن تخيله إلا في مجتمع ديمقراطي .

3- اللامكان : عدم ارتباط المجال بمكان محدد كحصره بالبرلمان ، وإنما هو مجل ملازم للعلاقة

التواصلية التي تربط الناس بعضهم ببعض ، أذ نكون إزاء مجل عمومي مع كل نقاش ينعقد بين افراد خصوصيين حول قضايا ترقهم بوصفهم كيان عمومي .

4- العمومية : تشير إلى العلنية والنقاش الذي لا يكون مؤثراً إلا أذا استند إلى المعلومة العمومية ،

وبمقتضى هذه العمومية يكون المجال قلعة مراقبة ديمقراطية على كل انشطة الدولة .

وبذلك يعدّ المجال العمومي اقليم الحرية لينفتح على كل الامكانيات المغايرة لما هو شرعي أو

مضاد لها ، فالمجل العمومي ليس الدولة وإنما هو عمومي بقدر ما يستقل عنها وينجح في الاشتغال

على حدود سلطته/سلطة العقل العمومي المغايرة لمنطق الحكم، وتنشأ علاقة المجال العمومي بالدولة

الحديثة عبر القانون بقدر ما يترجم سلوكيات عمومية جديدة ليس لها من سند شرعي إلا الحقوق ،

ومطمع الدولة الرئيسي هنا هو أن تسيطر بحيث تصنع كل اجهزة المجال العمومي بمادة حقوقية بحتة

سواء تعلق الأمر بالنظام الأداتي / الاجهزة العمومية التقليدية أو التواصلية للمجال⁽²⁾.

2- ما هو الفضاء/المجال المشترك ؟ : دراسة بالتحويلات الهيكلية للمجال العمومي

حدد (تايلر) المجال المشترك بوصفه فضاء افتراضي ارتبط فيه مجموعة محددة من الأفراد بالنقاش

وذلك عبر وسائط اختلفت من زمن لآخر، ففي القرن (السابع عشر) شكلت المدينة الأوروبية مركز

المجتمع البرجوازي واعتبر (البلاط الأميري والملكي) وعلى الأخص بالموانئ التجارية مجال عمومي

يلتقي فيه القراء والنخب المتقفة من أجل الحوار ، عزز ذلك ظهور الصالونات والمنتديات الثقافية بما

(1) مصطفى الحداد ، من الاجماع إلى المنازعة ورنسيير ضد هابرماس ، في الماركسية الغربية وما بعدها ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ، 2014 ، ص ص 282-283.

(2) فتحي المسكيني ، فلسفة النوايت ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1997 ، ص ص 60 - 61 .

أسهم بتطوير الفكر العمومي السجالي النقدي ولم تتسع عمومية الحوارات إلا بقنوات الاتصال الطارئة كالصحف⁽¹⁾، أما القرن (الثامن عشر) عصر التنوير كان المحطة الأهم نشأ فيه ما يعرف بفكر (هابرماس) بـ(المجال العمومي البرجوازي)* تزامن ظهوره مع ظهور الدولة الحديثة والطبقة البرجوازية التي شكلت فضاء ضم اشخاصاً شكلوا جمهوراً ، لا يمارسون سلطة لكنهم ينتقدون ويرفضون المراقبة التي تمارسها السلطة ، ومن ثم هم يطالبون بفضاء عام منظم من قبل السلطة لكنه موجه مباشرة ضدها⁽²⁾، وهو بذلك فضاء سياسي جديد وضع نفسه بين الدولة والأفراد ، ليمثل دور الوسيط بين حاجات المجتمع والدولة، مما منحه دور النقد العقلاني للسلطة السياسية، هذا التوسط استمر تدريجياً إلى حدود القرنين (18-19) عن طريق نصوص دستورية محددة مثلاً : بنيات الدولة الدستورية، الانتخابات، الصحافة، والنقاشات البرلمانية المفتوحة على الإعلام، وهكذا تظهر السلطة السياسية وهي خاضعة لمحكمة الرأي العقلاني والشرعي⁽³⁾، ولعل ذلك ما حمل (هابرماس) إلى تشبيهه بـ"جهاز الإنذار" وظيفته إدراك المشاكل وتحديدها وصياغتها مما يمكن التنظيمات البرلمانية من معالجتها ، أنه "صندوق الصدى" يجمع كل المشكلات والتي لا بد من معالجتها من قبل النظام السياسي، مجال تختلف مستوياته باختلاف: (تعقيد التنظيم وكثافة التواصل ومستوى التوعية)، مما يمكن من التمييز بين: (مجال عمومي عرضي كالمقاهي والشوارع)، و(مجال عمومي مجرد شكلته وسائل الاعلام يضم القراء والسامعين والمتفرجين) و(مجال عام منظم بحضور المشاركين فيه كالمحاضرات والندوات) ، وبالتالي لا يعبر المجال المشترك عن

(1) بشرى زكاغ ، الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي السياسي بالمغرب ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2023 ، ص ص 98 - 100 ، و تشارلز تايلر ، مصدر سبق ذكره ، ص 104 .

* حدد (هابرماس) نشأته بثلاثة دول اوروبية الأولى (انجلترا) بمنتصف القرن (17) فكانت الدولة الوحيدة آنذاك التي تشارك الجمهور في حل صراعاته، والثانية (فرنسا) تزامن فيها ظهور المجال مع الثورة الفرنسية جسده النواحي التي كانت مثل للأحزاب السياسية حيث يتم تشكل مختلف التشكيلات البرلمانية اضافة للصحافة السياسية ، مجال تزود بمواد تشريعية اتخذتها الدول الاوروبية مرجعاً ليبدأ الفضاء العمومي بكل مضامينه المؤسسة والتشريعية بالانتشار في أوروبا، أما (المانيا) تبعاً لعلاقة الطبقتين البرجوازية والارستقراطية فلم يتمكنوا من تطوير مجال خاص لجمهور يستفيد من عقله، بيد أن التأسيس كان مع (كانط)(ينظر في ذلك : جميلة حنفي ، إعادة بناء الحق والديمقراطية لدى يورغن هابرماس ، في الفلسفة السياسية المعاصرة قضايا وإشكاليات ، ط1 ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، 2014 ، ص ص 162-163) .

(2) المصدر نفسه ، ص 162 .

(3) نور الدين علوش ، المدرسة الالمانية النقدية نماذج مختارة من الجيل الأول إلى الجيل الثالث ، ط1 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2013 ، ص ص 65-66 .

مؤسسة او بنية معمارية او نسق، وإنما شبكة تواصل تتولى هذه الشبكة تصفية التواصل وتؤلف بينها مما يشكل الرأي العام ، فضاء يعيد إنتاج ذاته عبر الممارسات التواصلية اليومية (1) .

تزايد التلاحم بين الإنسان والألة بالألفية الثالثة أنتج فضاء عمومي جديد وهو (المجال المعلوماتي الشبكي)، حيث مهد الانترنت انتقال المجال العمومي من الواقع إلى الشبكات ، لتشكل شبكات الانترنت الرقمية ساحة عمومية افتراضية ، تتيح للمشاركين فيها حرية التعبير عن الرأي ، بشكل منفرد او جماعة ، جماعة لا تعبر عن مجموعة افراد بل شبكات رقمية اختارها الفاعلون بإرادتهم ولذلك تعد مجالاً عام ، بعد أن تفتت مؤسسات ما يعرف بالأمكنة الثالثة-الاماكن التي يرتادها الناس لمناقشة شؤونهم العامة بشكل حر-واقتراب اختفائها، ولذلك عرف المجال العام عند(مانويل كاستلز) بأنه (الشبكات الرقمية التي تتسم بطابعها التحريري او التمردى ، أذ تشكل ساحة عامة على الصعيد الوطني والكوني) (2).

3- الجذور الفكرية المؤسسة لمفهوم المجال العمومي

الجذور الفكرية لمفهوم المجال العمومي بالموروث السياسي للفلسفة اليونانية ، وتحديداً ما له صلة بمفهوم المدينة أو "فضاء المدينة"(Le sphere de la polis) ، أذ أن العمومية كانت منذ البداية ممارسة اغريقية ؛ ابتكروا المؤسسات السياسية المتمثلة بـ(المدينة-الدولة)(polis) جرى تنظيم جميع شؤونها بساحة مركزية وهي (الاغورا) (Agora)* اعتبرت بمثابة جمعية عمومية ذات مهام تشريعية، فكان المجال المناسب للتشاور والخطابة واتخاذ القرارات(3)، لتشكل جوهر الحياة السياسية والاجتماعية الأثنية ؛ أذ أنه لصيق بمفهوم(السياسية)الذي يتضمن : البراكسيس(Praxis la)-الممارسات السياسية-والكيسيس (La lexis)-الخطاب العمومي- فشكلت الاغورا مضمون فكرة السياسة، أما (المدينة) فأنها وفقاً لـ(حنة آرنت) (تنظيم الشعب انطلاقاً من تشاور عمومي يشمل فضائه جميع الناس من أجل هدف مشترك بمكان محدد)، وهكذا شكل المجال العمومي جوهر المدينة، أما (الإنسنة) فلا تدرك دون المجال ؛ ذلك لأن إنسانية الإنسان لا تدرك بالعمل فهو جهد العبيد وإنما بالبراكسيس والكيسيس وبالتالي بالمجال العمومي ، وتعتقد (آرنت) أن الصداقة بمفهوم (ارسطو) القيمة الوحيدة التي تسمح بالتعبير

(1) جميلة حنفي ، مصدر سبق ذكره، ص166.

(2) بشرى زكاغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 99-100.

*الاغورا(Agora):فضاء يلتقي فيه مواطني المدينة ليناقدوا المسائل العامة بحرية تامة، يختلف عن الايكوس (Oikos) يمثل المجال الخاص باللاتينية يتعامل فيه رب البيت مع المسائل الضرورية ، وأصبح من الثوابت التمييز بين المجال العام والخاص (ينظر في ذلك : عز الدين عبد المولى ، العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، 2025، ص80).

(3)العياشي الدراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 122 ، وبشرى زكاغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 98.

العمومي الحر لجميع الآراء ، وأخيراً في المجال العمومي الاتي لا وجود لجذلية الحاكم / المحكوم ؛ بضوء حرية الرأي وسلطة الأفراد المتجسدة بالإقناع (1) .

أما جذور المجال العمومي في المدرسة الألمانية* فترجع إلى عقلانية (كانط) للخلاص من الوصاية التي تجسدت بالشكل السلطوي لشتى الممارسات كالسياسية والدينية... الخ ، والتحرر لصيق بالعقلانية وجوهرها تمييز (كانط) بين (الاستعمال الخاص للعقل: مقيد غير حر إذ يكون "ترساً في آلة" يؤدي وظيفة محددة داخل النظام والطاعة ملزمة) ، في حين (الاستعمال العمومي: منبع الحرية فيكون الإنسان كائن مفكراً بـ"عالم العقول" ينتمي للإنسانية المفكرة، وهنا يكمن التحرر والتنوير)(2)، فالدولة- الأمة قد لا تفي بمهمة التنوير ولا تسمح بالتفكير لتمارس هي دور الوصايا ، لذلك كان لابد من التمييز بين استعمال العقل، ورهن التنوير بحرية التفكير والتعبير بالمجال العمومي(3)، فإذا كان المجال الخاص* يرتبط بالفرد ببعده الذاتي الباطني فإن المجال العام يدل على أشكال انضمام الذات المفردة إلى الجماعة / الآخر، ولا يتحقق ذلك إلا بالمجال العمومي المشترك لما يتحه من إمكانات المشاركة والاجماع والتنازع(4)، أنه فضاء مرتبط بالمجتمع المدني ، أساسه العقل العمومي إذ تجري فيه مجمل العمليات التي يقوم بها الفرد

(1) نور الدين علوش ، الفلسفة الأمريكية المعاصرة ، ط 1 ، دار الرافدين ، لبنان، 2016، ص ص 40-41.
*أطلق (هابرماس) وصف "العصر الذهبي للمجتمع المدني البرجوازي" دلالة للفضاء العمومي البرجوازي ، ولا يخفى عليه نمو الروح التسلطية والروح الشمولية ، لذلك استهدف أن يبرهن على أن (المانيا) شاركت في هذا العصر الذهبي على الأقل من خلال اعمال (ايمانويل كانط) (ينظر في ذلك : أرماندو سالفاتورى ، مصدر سبق ذكره ، ص 25) .
(2) أيمانويل كانط ، ما التنوير؟ ، في كانط وفوكو من تعالي العقل إلى انطولوجيا الحاضر نصوص في التنوير والثورة والسلطة، ترجمة : كريم الجاف، د ط ، مكتبة زاكي للطبعة ، بغداد ، 2018، ص 39. (للاستزادة ينظر : نور الدين علوش ، الفلسفة الأمريكية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 91).
(3) فتحي المسكيني ، الدين والامبراطورية في تنوير الإنسان الأخير ، ط 2، مؤمنون بلا حدود ، المغرب ، 2016، ص ص 227، 230.

**يتمثل المجال الخاص عند(أرندت)بالبعد الذاتي للفرد، أما المجال العام يمثل انضمام الذات المفردة للجماعة / الآخر لممارسة الحرية بنطاق الكلية والاجماع والتنازع والحس المشترك ، وشرط تحقيق الحرية من حيث هي مطلب أنساني أنما هو وجود فضاء عمومي يتيح إمكانات المشاركة والتفاعل ، والفرق بين المجالين هو ما يمتاز به المجال العام باعتباره مجال للحرية والمساواة (ينظر في ذلك : العياشي الداروي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 124-125).

(4) العياشي الداروي ، مصدر سبق ذكره ، ص 124.

بسياق اجتماعي كالمناقشات للتوصل لقرارات حول قضايا عامة ، وبالبعد التواصلي هذا يبلغ التنوير غايته ، ويشترط ذلك ثلاثة قواعد لا بد من العقل العمومي أن يتسم بها وهي الآتي : (1)

قاعدة الاستنارة : تجسد قدرة "تفكير الفرد لنفسه"، وبالتالي التخلص من الخرافة التي يفرضها أوصياء التفكير ، أهمية هذه القاعدة هو عرض الأفراد رؤيتهم بالمجتمع المدني ويقارنوها بمواقف الآخرين، وهي غاية لا تدرك بحال تماثل الآراء ، وتمثل الاستنارة خطوة نحو التفكير المتسع .

قاعدة التفكير المتسع : تمثل وجهة نظر عامة وكلية يمكن للمرء استخدامها في تقييم آرائه وأحكامه والبحث مع الآخرين بالهموم المشتركة ، لتشكل النظرة الشاملة الناشئة من محاولة فهم الناس لآراء بعضهم البعض ، والتواصل معهم والفهم المتسع لأفكارهم، لتعبر عن الفكر والعقل المنفتح .

قاعدة التفكير المتسق : لتحقيقه لا بد أن يكون الأفراد تحت حكم القاعدتين الأوليين كمسألة اعتياد ، شريطة إلا يسمحوا للحكم الاعتباطي للتحكم بتفكيرهم ، وأن يسعوا لفهم مواقف الآخرين لتحقيق الموقف العام المشترك ، ويحقق التواصل والتشاور القائم على الاخلاق والأمر المطلق الذي يؤسسه (كانط) على مبدأ (أن على المجتمع إن يعامل الفرد كغاية) يحقق الاحترام والحرية لتحقيق التنوير .

الترابط الجدلي بين المجال العمومي والمجتمع المدني أساس طرح فكر الأنوار حول نشأة الفضاء العمومي ؛ ذلك أن المجتمع المدني يمثل الإطار الذي تشكل به المجال العمومي وبدونه يصعب الحديث عن مجال للتشاور والتداول لجميع فئات المجتمع ، ولعل (هيجل) أبرز المعبرين عن ذلك إذ استخدم المجال العمومي في سعيه للتمييز بين المجتمع المدني والدولة ، بيد أنه جعل الدولة سابقة في الوجود على المجتمع المدني ذا النزعة الأنانية يسوده التنافس والصراع ، لذلك كان لا بد من إخضاعه بوصفه مجال عمومي لرقابة الدولة ، أما (جان جاك روسو) وجد بالمجال العمومي تجلي للإرادة العامة النابعة من مختلف مكونات المجتمع ، يعبر عن الانتقال إلى الوضع المدني ، والعلاقة بين افراده قائمة على الطوعية والحرية والتكافئية ، ليحمل المجال العمومي بعداً نقدي للسلطة المطلقة (2)، تعدّ (أرنولد) أبرز المعبرين عنه إذ أوجدت تشابه بين الفكرين المسيحي القديم والماركسي العلماني ؛ فالمسيحية فعلت المجال الخاص حيث المسؤولية الفردية على شؤونه الخاصة، لكنها الغت المجال العام بحصره بالسلطة

(1) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية، ترجمة: ربيع وهبة، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2003، ص ص 347 ، 349.

(2) نصر الدين العياضي، فضاء عمومي أم مخيال إعلامي؟ مقارنة نظرية لتمثيل التلفزيون في المنطقة العربية ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية 31 ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، 2011 ، يونيو ، ص ص 34 ، 36.

السياسية ، وهي بذلك حررت الافراد "من هم الشؤون العمومية" ، أما علمانية العصر الحديث فقد توقع (ماركس) "اضمحلال كل المجال العمومي" ؛ نتيجة لاضمحلال الدولة ، فلا اختلاف بينهما حول " تقدير الدائرة العمومية" (1) .

وتأسيساً عليه يمثل المجال العمومي مجالات وسيط بين الدولة والمجتمع المدني ، تستلزم أولاً الرأي العام المتجسد بالاستعمال العمومي للعقل وقدرته النقدية لكشف اشكال الهيمنة والسلط المتعددة في الكل الاجتماعي ، مما يشكل أساس النقد والتحرر ، وثانياً القدرة أو اثره على السلطة السياسية ، ليشكل بنية تواصلية بين الافراد ، وجوهر الديمقراطية لما يستلزمه من مساواة وحرية وحقوق المواطنة .

ثانياً : المجال العمومي بين الابعاد النقدية والمعالجة الديمقراطية

يحمل العنوان اعلاه معنى مركب إذ يبين إشكالية المجال العمومي مع السلطة الليبرالية والاشتراكية ، ومن ثم المعالجة المتمثلة بالفعل التواصلي أولاً والديمقراطية التشاورية ثانياً ، نبين ذلك بالمحاور الآتية .

1- المجال العمومي ونقد السلطة السياسية

أ- المجال العمومي والنظم التوتاليتارية* : جدلية الحرية والتوتاليتارية بفكر آرندت

الابعاد النقدية للمجال العمومي أتجاه النظم التوتاليتارية كامنة بمرتكزاته ووظيفته فهو (سلطة نقدية تراقب بشكل دائم سلطة الدولة ، سلطة تواصل عقلاي بوجه المسارات المؤسسية الموروثة والعمل العام والمصلحة الخاصة القائمة على منطق السوق) ، يرتكز على الديمقراطية ، والحرية ذلك أنه لا يولد إلا كنتاج لـ"ثقافة القول" عكس المجال الخاص الذي اقترن ظهوره بـ"ثقافة الفعل" (2) ، فالإرادة الحرة والمعلنة مع الإرادات الحرة الأخرى هي الوحيدة القادرة على أنشاء حالة التعددية الضرورية للسياسة والمجال العام ، فيتكون المجال العمومي عند (آرندت) من الممارسات الحرة المعلنة(3) ، حرية تتعطف من الحرية الباطنية / الداخلية** إلى العالم المعاش ، فالحرية بحاجة إلى "رفقة الآخرين من المنزلة ذاتها ... وإلى

(1) حنة آرندت ، مصدر سبق ذكره ، ص 81 .

*التوتاليتارية : أنه نظام حكم سمته الاستبداد الكلي يصير معه أي تعايش محالاً كالأنظمة النازية والفاشية ، يقوم على عبادة الشخصية واحتكار أدوات العنف وسيادة الشرطة السرية على الجهاز العسكري ، واعتماده على الرعاع وقدرتها على الشر (ينظر في ذلك: الزواوي بغورة، الشمولية والحرية، ط1، دار سؤال، لبنان، 2018، ص ص 33-34).

(2) العياشي الدراوي ، مصدر سبق ذكره ، 123 ، ونعيمة شومان ، مصدر سبق ذكره ، ص 78 .

(3) دستين اليس هاوس، حرية بلا عنف ، ترجمة: داود سليمان القرنة ، ط1 ، العبيكان ، الرياض ، 2016 ، ص 237 .

** ترجع للفكر اليوناني لـ(أرسطو) بقوله "الحرية معناها أن يعمل المرء ما يشاء" ، ورسالة (ابكتاتوس) "إن الحر هو الذي يحيا كما يشاء" ، أما(آرندت) فترتبط بباطن الإنسان لا العقل ولا القلب ، يلجأ إليها الناس حين يفرون من القسر الخارجي،

مكان عام⁽¹⁾، يمثل "قضاء عام مشترك للقائهم وعالم منظم سياسياً ... عالماً يُمكن الإنسان الحر من أثبات نفسه بالقول والفعل"⁽²⁾، ويبقى ارتكاز المجال العمومي على الحرية لاسيما حرية التعبير والكلام أساس التعارض بينه وبين النظم التوتاليتارية التي لا تكفي بتعزيز القوة عبر التقنية أو تقنين القمع و العنف، وإنما أيضاً تقتل في الإنسان هويته، لهذا يندم المجال العمومي⁽³⁾؛ بعد أن "تنفي كل رعاياها إلى محيط المنزل ... وبذلك تمنع قيام أي مجال عام - فلا يكون للحرية واقع دنيوي من دون الميدان العام المضمون سياسياً ... أنها-أي الحرية-قد تظل تقطن قلوب الناس في هيئة رغبة ... أو أمل"، و العالم بذلك لم يصبح مكاناً للقول والفعل، والحرية لم تعد واقع مادي، بعد عزل الأفراد بالمسكن مما يمنع من ظهور المجال العام، علماً أن (أرندت) تمازج الحرية بالسياسة فليسا نقيضين، وما تفعله السلطة التوتاليتارية بتعاليتها على حق الحرية من السياسة وعلى كل الحقوق الشخصية والمدنية، وكل سياسات الاخضاع، هو فصل السياسة عن الحرية ومن ثم الغاء المجال العمومي⁽⁴⁾، وبذلك عملت التوتاليتارية بوصفها حركة ونظام على تهديم المجال العمومي، بعد أن الغت فاعلية المجتمع والأفراد لتحقيق الانصياع التام، وهذا ما يولد التناقض الشهير بين (الحرية/التوتاليتارية)؛ بعد أن استهدفت الأخيرة القضاء على الفعل الإنساني وسلطة النقد، وبذلك تنحو إلى إلغاء الحرية الموصوفة، "إن النظام التوتاليتاري هو غياب كل سلطة ... من شأنها أن تعين نظم الحكم"⁽⁵⁾، بما فيها سلطة العقل العمومي.

ويتجلى البعد النقدي الثاني بفكر (أرندت) للنظم التوتاليتارية بسلطتها الكليانية وإيديولوجيتها التي من الممكن أن تنتج تغيير مناخ الرأي العام والعقلانية؛ بفعل الأيديولوجية العنصرية والتي تصيب الرأي العام بالتدهور والانحطاط واللاعقلانية، وتخلق قبول وتأييد للدولة البوليسية التي تمارس إرهاب خفي يهدف إلى سيادة القانون والنظام⁽⁶⁾، فإذا ما كان المجال العام يستلزم العقلانية فإن التوتاليتارية بنت عالم فوق زائف، وحالة العقل بعالم التوتاليتاريا وفقاً لـ(أرندت) هي "حالة قصوى من الجنون" بفعل

أنها شعور باطني دون تعبير ظاهري لا علاقة لها بالناحية السياسية، أنها "ملكوت الوعي الباطن" (ينظر في ذلك : حنة أرندت، بين الماضي والمستقبل، ترجمة: عبد الرحمن بشناق، ط1، دار جداول، لبنان، 2014، ص ص 205-206).
(1) المصدر نفسه، ص 207.

(2) حنة أرندت، ما الحرية؟، ترجمة: عبد الرحمن باجودة، في الفعل السياسي بوصفه ثورة، مصدر سبق ذكره، ص 537.

(3) محمد شوقي الزين، الحرية هي جوهر السياسة، مجلة الأزمنة الحديثة، العدد 5، 2012، ص 31.

(4) حنة أرندت، ما الحرية؟، مصدر سبق ذكره، ص 538، وحنة أرندت، بين الماضي والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص 208.

(5) علي عبود المحمداوي، حنة أرندت : كشف انحجاب الفعل ونسيانه أو ملايسات الوضع الإنساني، في الفعل السياسي بوصفه ثورة، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(6) حنة أرندت، في العنف، ترجمة: أبراهيم العريس، ط2، دار الساقى، بيروت، 2015، ص 70.

"الحملة الدعائية التوتاليتاريا" لتخلق عالم منسجم مع عقائدها "والجماهير تدخل هذا العالم بمحض المخيلة ... أن قوة الحملة الدعائية التوتاليتارية تكمن في قدرتها المتعاضمة على قطع الصلة ما بين الجماهير والعالم الواقعي ... (إذ تعمل السلطة التوتاليتارية) على اسدال ستار من حديد بغية الحيلولة دون أن يعكر أحد ، بنتفة من واقعيته ، هداة عالم مرعب متخيل" (1).

الاسس الرئيسية للمجال العمومي عند (آرنت) هو: "العالم المشترك" الذي يتجاوز الحدود القومية ليشمل كل سكان هذا العالم (2)، وثنائية (الفعل والتفاعل) المبنية - باستعارة كانطية لملكة الحكم والحس المشترك والصورة الترانسندننتالية للحق العمومي - على الانسجام بين السياسي والأخلاق والعقلانية ، واخيراً ملكة الحرية والتعدد المحدد (بالوجود مع الغير) ، وهذا تحديداً ما يجعله متعارض مع التوتاليتارية فلا انخرط للفعل السياسي للإنسان في الوجود الحقيقي أو "الحياة النشيطة" ، وبالتالي بضمور الفعل بما هو فعل سياسي ، واختفاء الآخر بزوال العلاقة التي تصلنا به ، لقد قتلت العقلانية التشاورية والغاء لأي شكل من أشكال الحوارية المشاركة والاختلاف والتعبير والنقد ، ولذلك عدت (آرنت) السمة المميزة للعصور المظلمة الحديثة هي "افول مجال الظهور الفضاء العمومي" (3).

ب- نقد المجال العمومي البرجوازي وسلطته عند هابرماس

انحراف الوظيفة النقدية للفضاء البرجوازي العمومي أساس نقد (هابرماس) للسلطة الليبرالية والاشتراكية (4)، والنظم الكليانية، لي طرح جملة من المفاهيم المركزية لنظرية المجال العمومي كالعقلانية التواصلية والعقلانية الأدواتية والعالم المعيش ، بعد التشوه الذي أحدثته النظم الكليانية بالفعل التواصلية ، ومن هنا كان المجال العمومي الأداة للحوار والمحاكاة العقلانية والاقناع ، أنه تجسيد لاتيقي النقاش الديمقراطي، أسسه الحرية والمساواة في الحقوق ، لينفتح المجال العمومي على نظريات (هابرماس) النقدية للمجتمع ما بعد الصناعي ، ونظرية الفعل التواصلية (5)، فضاء بين (هابرماس) بنيته بالآتي:

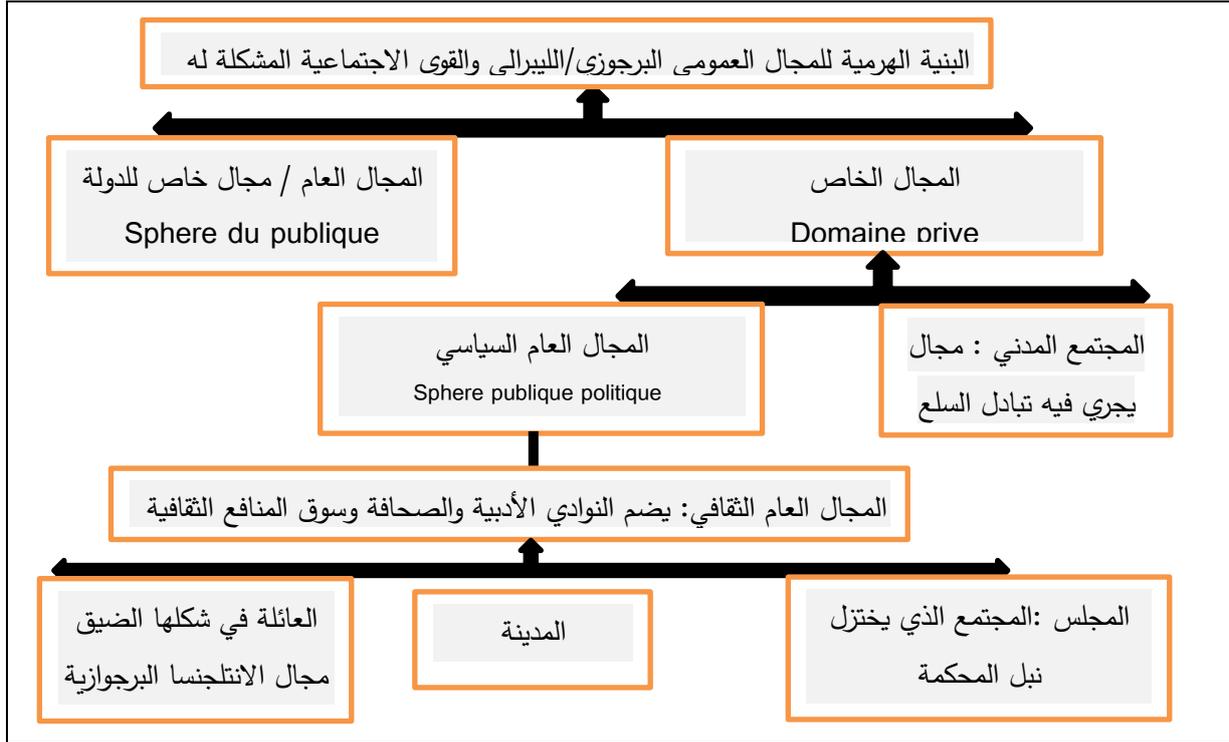
(1) حنة آرنت ، أسس التوتاليتاريا ، ترجمة : انطوان أبو زيد ، ط 2 ، دار الساقى ، بيروت ، 2016 ، ص 95 .

(2) حنة آرنت ، الوضع البشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 71 ، 73 .

(3) العياشي الدراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 131 ، 136 .

(4) نور الدين علوش ، المدرسة النقدية الألمانية ، مصدر سبق ذكره ، ص 67 .

(5) مصطفى بن تمسك ، الحداثة الأوروبية ومسارات التفكير ، ط 1 ، مؤمنون بلا حدود ، لبنان ، 2018 ، ص ص 130 ، 135 .



المصدر : محمد العريبي العياري ، الفضاء العمومي وسؤال الحرية جدل هابرماس وهونيث وفريزر ، مجلة تبين ، العدد 44 ، المجلد 11 ، 2023 ، ص 42 .

يعتقد (هابرماس) أن هذا الانموذج فقد وظيفته النقدية بعد أن قمع الرأي العام الشعبي ، وأصبح الانتقال من دولة ليبرالية إلى دولة اشتراكية تعبير عن تآكل المجال العمومي ودوره ؛ لما أنتجته من (إعادة الفيودالية للمجال العمومي)* أثرها المباشر على الوظيفة النقدية ؛ بعد أن أنعدم اهتمام الشعب بالسياسة وتحول الرأي العام من الدعاية النقدية إلى دعاية الهتاف ، مما جعل المجال العمومي يتجه للتلهيل والهتاف، والسياسة ضمنه مهرجان للتسويق السياسي وخطاب التلاعب بالعقول⁽¹⁾، والنتيجة سقط المجال العمومي البرجوازي لأسباب يمكن تحديدها جديلاً بالآتي :

1- جدلية العلاقة بين المجال العمومي والثقافة الاستهلاكية

فكك (هابرماس) المجال العمومي مابعد الكانطي- فضاء المجتمعات ما بعد الصناعية - الذي شهد اتساع النقاش الجماهيري مما ولد (توسع كمي) بعد اتساع المشاركة فيه ، بيد أن ذلك أنتج (تراجع كيفي) ذلك لأن سرعة انتقال المعلومة ومعالجتها لم يكن للصالح العام وإنما لمن يختار المعلومة

* حالة تختص بها الدولة الاشتراكية تعبر عن نزعة التخطيط المركزي والنزعة التدخلية بدعوى التنظيم الإداري والتقني تنتج تدمير وظائف المجال العمومي لاسيما النقدية منها (ينظر في ذلك : نور الدين علوش ، المدرسة النقدية الألمانية : نماذج مختارة من الجيل الأول إلى الجيل الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص 67) .

⁽¹⁾ نور الدين علوش، هابرماس ومفهوم الفضاء العمومي، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، العدد4، جانفي2014، ص234

وينشرها ، ولذلك توسيع المشاركة العامة في النقاشات العمومية يستحضر التلاعب بالعقول عبر ثقافة الاستهلاك ، المفروضة من قبل الشركات المتعددة القوميات وجموح السوق الحرة ، أذ تفرض (قوانين نفعية) على ثقافة الجماهير تخدم المصلحة الخاصة عوضاً عن (القوانين الكونية الأخلاقية) المرتكزة على العقل العملي تخدم المصلحة العامة ، أنتج ذلك انقسام الفضاء إلى أقليات تمثلت بالأخصائيين ممن لا يستخدمون عقولهم بصورة عمومية ، وجمهور من المستهلكين للثقافة التي يتلقونها من وسائل الاتصال ، بعبارةٍ أخرى إشكالية العقلانية وإمكانية النقد ؛ ذلك لأن وسائل الاتصال أدت إلى الانتقال من (ثقافة المناقشة) إلى (الثقافة المستهلكة)، التي تمنع عن الجمهور "فرصة كل بعد تحريري" ، فكانت وسيلة النظام للتلاعب بعقول الجمهور⁽¹⁾، تحليل تلاحق مع نقد (هوركهايمر وأدورنو) * ، ويعكس أزمة العقلانية والنقد ذلك لأن الصحف والمجلات تدريجياً تحولت إلى شركات رأسمالية عملاقة ، تعمل لخدمة المصالح الخاصة لذوي النفوذ ، وتدرجياً فقد الفضاء العمومي استقلالته ووظيفته النقدية ، وبدلاً من تعزيز الرأي العقلاني والمعتقدات الموثوقة أمسى الفضاء العمومي في القرنين (التاسع عشر، والعشرين) فضاء لتوجيه الرأي العام والتلاعب به⁽²⁾ ، بعد تفكيكه العقلانية الذاتية .

2- جدلية المجال العمومي والعقلانية : إشكالية العالم المعيش والنظام

يعد المجال العمومي ميدان فعل مهيكّل في شكل تواصل وليس في شكل منظوماتي، أنه جزء من عالم الحياة/العالم المعيش الذي لا بد من تمييزه عن المستوى المنظوماتي/النظام⁽³⁾، أذ يضم المجتمع ما بعد الصناعي كنسق مستويين متصارعين الأول (النظام : يتكون من الاقتصاد وأجهزة الدولة بوصفهما ميدانيين مندمجين منهجياً ، يمثل الميدان الاقتصادي نموذج التطور اللاتشاركي والاندماجي) ، ينتج

(1) جميلة حنفي، مصدر سبق ذكره، ص 165، وجيوفانا بورادوري، الفلسفة في زمن الإرهاب حوارات مع يورغن هابرماس وباك دريدا، ترجمة: خلدون النبواني، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، صص 109-110. * وهو نقد التقنية التي استبدلت العقل التنويري النقدي بـ"عقلانية... لا يمكن أن توصل الإنسان إلا لضياعه"؛ مع العصر البرجوازي تحولت التقنية إلى أداة للسيطرة لصيقة بالسلطة ، اوقفت بعض الغرائز البشرية كالخيال وقدرة النقد والعقلانية ، فتحول هذا التطور لوسيلة لحبس الإنسان ، لقد اضاعت الآلة عنصر التأمل وقامت ببتير العقل وفي "ظل شكل الآلة يتطور العقل المتشيء نحو مجتمع يصلح الفكر المتجمد" (ينظر في ذلك: ماكس هوركهايمر وثيودورف . أدورنو ، جدل التنوير شذرات فلسفية ، ترجمة : جورج كتورة ، ط1 ، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2006، ص ص 53، 58 ، 60).

(2) جيمس جوردن فينليسون ، يورغن هابرماس مقدمة قصيرة جداً ، ترجمة : احمد محمد الروبي ، ط1، مؤسسة هنداي ، المملكة المتحدة ، 2017، ص 29.

(3) يورغن هابرماس ، نظرية الفعل التواصلي، الجزء الأول ، ترجمة : فتحي المسكيني ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2020 ، ص 517.

(الفعل الاستراتيجي)⁽¹⁾، الذي يمارس التأثير على المخاطبين للسيطرة عليهم والتحكم فيهم ، أنه فعل ينطوي على قدر من الأدوات ؛ لأن من يستعملونه يعاملون بعضهم بعضاً كأدوات أو وسائل للنجاح في تحقيق غاياتهم ⁽²⁾، ليخلق هذا الفعل "تواصل مشوه" بفعل السيطرة التكنولوجية ، ويعد العلم والتقنية أحد أنواع هذه الأدوات ، وهذا يبرز عملية بناء "العقلنة ... من الأعلى" تكون هذه الايديولوجيا الجديدة الوعي العام مشروحاً بوصفه وعي تكنوقراطياً ⁽³⁾، والمستوى الثاني (العالم المعيش) (يشمل جميع شروط التواصل التي يمكن أن توجد في ظلها تكوين استدلاي للرأي العام وللإرادة الشعبية لمواطني الدولة) ، ويعد المجال العمومي "بنية منغرسه في العالم المعيش"،أنهما فضاء ومستوى (الفعل التواصلية)، ويشكل مستوى النظام أخطر العوامل المؤثرة على هذا المستوى ، لسعيه إلى اختراقهما واستعمارهما عبر الآلات الدوغمائية والاقتصادية والبيروقراطية، مما يسلبه قوته التحريرية ⁽⁴⁾، وهكذا يصور (هابرماس) حالة صراع بين المستويين وسلطاتهم ؛ لأن المجال العمومي يستدعي (السلطة التواصلية) المتجسدة بالضغط الذي يمارسه المواطنون في المجال العمومي عبر مناقشتهم وتجمعاتهم التي لا قيد يحصرها غير التواصل والحجاج العقلانية، وفي المقابل هنالك (السلطة الإدارية) المتجسدة بسلطة النظام والدولة وقانونها ، ولما للأخيرة من سمات الانغلاق والانسجام الداخلي والانضباط ، يفتح الصراع أو التعارض بين (النظام وسلطته الإدارية) وبين (المجال العمومي وتطلعات المواطنين ومطالبهم المتبلورة ضمنه)⁽⁵⁾، مما يعني انفصال مستوى النظام عن الديمقراطية بفعل البنية الاقتصادية ، ومحاولة الأخيرة لاستعمار الفضاء العمومي وتحويل عقلانيته ، مما يحيلنا إلى أزمة الديمقراطية في الدول الأوروبية الحديثة .

قوض المستوى المنظوماتي عالم الحياة والمجال العمومي وكلما أخضع هذا المستوى العالم المعيش والحياة الخاصة فأن النزعة الاستهلاكية ونزعتها الفردية سنكتسب قوة ضاربة ، لقد حولت هذه المنظومة العقلانية في الممارسة التواصلية اليومية - وهي نواة المجال العمومي- إلى ممارسة معقلنة بشكل أحادي لمصلحة اسلوب نفعي للحياة ، عقلانية مرتكزة على "نزعة سعادوية" مخففة من ضغط العقلانية أولاً، وقوضت دائرة الحياة من قبل المنظومة الاقتصادية ثانياً، وقوضت المجال العمومي وجرفته من

(1) جيوفانا بورادوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 124.

(2) مصطفى الحداد ، مصدر سبق ذكره ، ص 285.

(3) يورغن هابرماس، العلم والتقنية كـ"إيديولوجيا"، ترجمة : حسن الصقر، ط1، منشورات الجمل ، ألمانيا ، 2003 ، ص 83 ، 85.

(4) جيوفانا بورادوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 124 ، 126، وجميلة حنفي ، مصدر سبق ذكره ، ص 153.

(5) مصطفى الحداد، مصدر سبق ذكره، ص 294.

قبل المنظومة الإدارية عبر التسلط البيروقراطي وتجفيف المسارات لتلقائية لتكوين الرأي والإرادة ثالثاً⁽¹⁾، بالإضافة الى سيادة التكافؤ الوظيفي-كبدل عن ايدولوجيا القرن(19) للمجتمع البرجوازي والوعي الزائف-الذي يمنع تشكل شكل شمولي للوعي لذلك يجرى الوعي ويفتته، والسيطرة فيه تتم عبر (العقلانية التكنولوجية)⁽²⁾، عقلانية تطرح سؤال الحرية والتحرر فتقضي عليهم ، أنها عقلانية لا تضع السيطرة موضوع نقد واتهام وإنما تحميها⁽³⁾؛ طالما أن السيادة للعقل الأداة الفاعلة للنقدية فأصبح أداة لتحقيق أهداف الرأسمالية المتقدمة ، وبذلك أطاحت الأخيرة بالركائز الثلاثة الرئيسية للمجال العمومي : التواصل المستند على أتيقا الاخلاق داخل المجال العمومي ، والمصالح التي يحددها المجال العمومي ، والتشاور العقلاني، أركان تم تفكيكها بفعل نظام الاقتصادي وعقلانيته ، وضمور الحرية مما يطرح إشكالية الديمقراطية والسيادة الشعبية وعلاقتها بالفضاء العمومي⁽⁴⁾.

2- إعادة بناء المجال العمومي : مشروع العقلنة الهابرماسي

بعد أن فقد المجال العمومي استقلاله ووظيفته النقدية وعجز عن تكوين الرأي العام العقلاني ، تشكل المشروع النقدي لمدرسة فرانكفورت لنقد الرأسمالية الاحتكارية وليبرالية دولة الرفاه ، التي افضت بالنهاية إلى زوال الحرية وتفرغ الديمقراطية من محتواها ، ليمثل ذلك سيرورة التحولات البنوية للمجال العمومي ، لم ينتهي به (هابرماس) لتشاؤم (جدل التنوير) الذي لم يحدد سبيل للخروج من جدلية (الوعي /العقلانية)، وإنما طرح (التحولات البنوية) نموذج التواصل والديمقراطية⁽⁵⁾، تضمن تصور جديد للمجال العمومي بعد أن دمج كلاً من (المجتمع كنسق وكعالم معيش وبين الفعل التواصلية) ليسيس المجتمع ، ومن ثم دمج (الدولة والقانون والديمقراطية) بعد أن فصل النظام الاقتصادي الدولة والقانون عن الديمقراطية ، ويلعب المجال العمومي هنا دور مزدوج ، إذ لا بد له من أن يقي نفسه من النزعات الاستعمارية للنظم الاقتصادية، ومن ثم تغذية هذه النظم وفق منطق تواصل⁽⁶⁾، وهذا ما يجعل المعالجة تنقسم إلى محورين الأول يعالج إشكالية العقلانية في العالم المعيش ، والثاني معالجة إشكالية العقلانية في المجال السياسي نبينها على نحو تفكيكي بالآتي :

(1) يورغن هابرماس، نظرية الفعل التواصلية ، مصدر سبق ذكره ، ص 526.

(2) جورج لارين ، الايدولوجي والهوية الثقافية، ترجمة:فريال حسن خليفة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص221.

(3) هريارت ماكيزو ، الانسان ذا البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، ط3، دار الآداب ، بيروت ، 1988 ، ص 191.

(4) محمد عربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 43.

(5) جيمس جوردن فينليسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 29-31 .

(6) محمد العربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 45.

أ- عقلانية العالم المعيش : الفعل التواصلي بوصفه أداة للتحريك

بعد انفصال النسق عن العالم المعاش وضبطه بعيداً عن اللغة، بعبارة أخرى وأد كل أنواع التواصل وأنشاء الحدود بين النسق الفرعي كالدولة والبيروقراطية والاقتصاد ، والدائرة الخاصة كالأُسرة والفضاء العمومي والجمعيات الحرة... الخ ، حدود هدفها إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي عبر نقل الفعل الصوري الغائي من دائرة النظام إلى باقي العوالم بما فيها المجال العمومي ، وكان الأثر السلبي الأكبر على الفعل الإنساني لتقييمه على مقتضى السلطة والمال عوضاً عن التفاهم والتواصل والحرية (1)، جسّد ذلك إشكالية العقلانية في المجال العمومي مثل نقطة البداية للتنظير لـ(الفعل التواصلي)، بعد أن تحول العلم والتقدم التقني والايديولوجيا ووسائط الاعلام إلى أدوات هيمنة ، فكان لا بد من تواصل جديد أساسه الذات والآخر، والأهم ارتكازه على اخلاقيات المحادثة ذات الطبيعة الكلية والديمقراطية (2)، والهدف إنتاج معقولة نقدية تحريرية تقوم على إعادة بناء مقتضيات العقل وبالتحديد إتيقا النقاش في مجال عقلائي عمومي (3)، تحريراً وعقلانية اقترنت بـ(الفعل التواصلي) المعبر عن عقل " يتجاوز العقلانية الغربية ... يُبنى على فعل خلاق يقوم على الاتفاق بعيداً عن الضغط والتعسف وهدفه بلورة أجماع يعبر عن المساواة داخل الفضاء العمومي ينتزع فيه الفرد جانباً من ذاته ويدمجها في المجهود الجماعي الذي يقوم بالتفاهم والتواصل العقلي " (4)، مما يفي بأهم مستلزمات المجال العمومي فالتفاهم والتواصل يولدان رأي عام مستنير يمارس النقد العمومي ، أنتج هذه التلاقح التواصلي/العمومي انعطاف (هابرماس) من الحداثة الكانطية التي جعلت الفضاء العمومي تعبير عن حادثة افتراضية مع الذات* مؤسسة على

(1) عبد المنعم الشقيري، العقلنة عند ماكس فيبر، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2021، ص433 .
(2) الزواوي بغورة ، ما بعد الحداثة والتنوير موقف الانطولوجيا التاريخية دراسة نقدية ، ط1، دار الطليعة ، بيروت ، 2009، ص ص 242-245.

(3) الناصر عبد اللاوي ، التواصل والحوار أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي المعاصر، ط1، دار الفارابي ، بيروت، ص 18.

(4) ابو النور حمدي أبو النور حسن، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل، ط1، دار التنوير، بيروت، 2012، ص137.

* ذلك لأنها مؤسسة على مركزية الذات وامكانية تحريره من الوصاية وبلوغ الرشد /العقلانية، التي تجسدت بثلاثة ركائز محددة وهي : أولاً التفكير بشكل مستقل ، ثانياً التفكير عبر وضع الذات المفكرة نفسها في مكان الشخص الآخر ، وثالثاً التفكير بشكل متسق ومنطقي ، وبالتالي بلوغ العقلانية محصور بالذات لا التذوات (ينظر في ذلك : جورج لارين ، مصدر سبق ذكره ، ص230) .

الأخلاق الكانطية والقول بأسبقية الذات على التذات ، إلى فضاء قائم على البيئذاتية** قوامه الحوار والتفاهم تصاغ فيه القرارات الأخلاقية، وعبر النقاش يصل الأفراد إلى أحكام تؤثر على جميع المشاركين في التداول ، وأن هذه الميكانيكية بين المتحاورين تجعل من التواصل فعلاً تحريراً⁽¹⁾، فلم يعد فضاء للتعبير عن الرأي فقط وإنما التفاهم وفحص الواقع كما هو ونقده وتحديد ما يراد أن يكون عليه⁽²⁾، ليعيد (هابرماس) بذلك عقلنة الفعل الإنساني وعالم المعيش ، بيد أن إعادة فاعلية الفرد في المجال العمومي عبر عقلانية التواصلية دون ديمقراطية لا تعالج أزمته ولذلك لابد من عقلنة المجال السياسي .

ب-العقلنة السياسية : المجال العمومي بوصفه اساس الديمقراطية التشاورية

الإرادة الشعبية الرابط الذي يجمع المجال العمومي والديمقراطية ، ذلك لأن التعبير عن هذه الإرادة يترجم عبر وسائل التواصل التي تقود إلى الحوار من دون أكره وتسلط ، وعبر التفاهم بين الذوات دون اللجوء إلى العنف ، وهذا بحد ذاته ما يكون المجال العمومي الذي يعده (هابرماس) مفتاح الديمقراطية ، ويحدد بنيته بأنها وسيطة بين المجتمع المدني والدولة ، يربط بين المصالح المتعددة والمتباينة وبين الدولة ، يجمع الأفراد في رأي عام مفتوح يكون وسيلة ضغط على دولة الرفاه ، التي افسدته بفعل العلم والتقنية ووسائل اللهو والتسلية⁽³⁾، مما شكل أزمة الديمقراطية والتي تستلزم معالجتها إعادة بناء المجال العام ، فالإمكان للديمقراطية أن تعيش دون إعادة بناء المجال العام" مجال يستلزم الوعي السياسي والثقافة السياسية للمشاركة السياسية الفعالة ، ويشترط قيم الاعتراف والحرية والمساواة⁽⁴⁾؛ طالما أن المجال العمومي فضاء رمزي يتكون عبر اندماج منظومات القيم والاتصال والاعتراض والتفاهم والحوار البيئذاتي ، فهو بذلك يعكس حقيقة الديمقراطية⁽⁵⁾، التشاورية* لـ(هابرماس) القائمة على الفعل التواصلية

**تقوم البيئذاتية على (الأنا الحوارية) بدلاً عن(الأنا الاحادي)مما يجعل المجال العمومي الذي تقوم به العلاقات البيئذاتية الحوارية فضاء للاعتراف يجمع جمهور المواطنين لصياغة رأي عمومي ، مجال محرر من الأنا الضيقة(ينظر في ذلك : رياض الصبح ، الدولة وحقوق الإنسان في الفلسفة المعاصرة، ط1، الآن ناشرون وموزعون، الاردن، 2018، ص165).

(1) جيوفانا بورادوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 112، 116.

(2) علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية كشف ما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معاً، ط1، منشورات الاختلاف ، الجزائر، 2015، ص 219.

(3) إبراهيم الحيدري ، النقد بين الحداثة وما بعد الحداثة ، ط1، دار الساقى ، بيروت ، 2012، ص 274.

(4) آلان تورين ، ما الديمقراطية ، ترجمة : عبود كاسوحة ، ط1، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 2000، ص 259.

(5) إبراهيم الحيدري ، مصدر سبق ذكره ، ص 274.

* تنتقد الديمقراطية الحداثية القائمة على حق الاقتراع والانتخاب فيشير (هابرماس) أن "الانتخاب ومنح الثقة للحاكم ... مجرد اعمال اقتراعية ، فقلا لأنه يُقترح على احتلال مراكز تفويض باتخاذ القرارات ... فأَنَّ الانتخاب الديمقراطي هنا

والحوار البيّناتيين بين المتناقشين من خلال التفاعلات التواصلية التي تتم بالمجال العمومي ، الذي يتيح لكل المواطنين المشاركة بالحوار والتعبير عن أفكارهم ضمن "إتيقا النقاش" ** ، ومن هنا حدد (هابرماس) ثلاثة أسس لديمقراطيته وهي: (العقلانية ، المجال العمومي ، والسلطة) ، فالاتصال العمومي اساس لا يحقق فقط توفير المعلومة العمومية حول القرارات السياسية ، وإنما كذلك يعمل كتصنيفية أخلاقية وتكوين إرادة جماعية للمواطنين تحقق التفاهم الأخلاقي والاختيار العقلاني للمصالح (1).

المجال العمومي لحظة التحقيق الفعلي للديمقراطية ، والنموذج الأمثل لهذا التحقق هو الديمقراطية التشاورية ، التي حملت تصوراً حدسي لجمعية ديمقراطية منطقتها الحجاج والاستعمال العمومي للعقل ، ويفتح ذلك آفاق المواطنة بعلاقتها بالديمقراطية والمجال العمومي ، والتي تتجسد بالإلزام الذي يتقاسمه مواطني الدولة ضمن نظام سياسي محدد لحل المشكلات والاختيارات الجمعية عن طريق الاستدلال العمومي ، وتعد مؤسساتهم القاعدية شرعية مادامت تهيئ الظروف المناسبة للتشاور العقلاني (2) ، العمومي ، تشاور يستلزم أهم أركان المواطنة والديمقراطية وهي المساواة، التي حدد بها (هابرماس) الأطر العامة للنقاش والتي ترفع من القدرة الكلية للمجال العمومي وهي الآتي: (3)

- 1- يتضمن الفضاء العمومي كل الأشخاص المعنيين بالأمر المناقش .
 - 2- المساواة في القدرة والحظوظ للمشاركة في العملية السياسية .
 - 3- المساواة في حق اختيار مواضيع المناقشة ومراقبة جدول الاعمال واولويات وبرامج المناقشة السياسية العامة ، والمساواة في التصويت .
 - 4- المساواة في توصيل شروط الانخراط في النقاش العام عبر اتاحة المعلومات اللازمة.
- التحرر هدف المجال العمومي الكانطي يتحقق بالرشد (Mundigkeit) - القدرة على استعمال العقل - أما عند (هابرماس) فتتم بالعقلنة السياسية المتجسدة بالديمقراطية التشاورية ، ديمقراطية لا تتجز دون

يتحقق في هيئة أشكال من الصراخ وليس في شكل حوارات مفتوحة ... والقرارات... (تابعة) للفهم التقريري محرومة ... من الحوار العام السياسي " (ينظر في ذلك : يورغن هابرماس ، العلم والتقنية كأيديولوجيا، مصدر سبق ذكره، ص 118). ** إتيقا النقاش: يريد (هابرماس) (الإتيقا) "الجهد النظري المبذول لبلورة المبادئ التي تنظم علاقتنا بالآخرين، في الوقت الذي تحتفظ فيه الاخلاق بمهمتها... في وضع المبادئ وضع التطبيق" ، أما النقاش فهو العلاقة الجدلية القائمة على مفهوم المناقشة والحوار ومفهوم التواصل (ينظر في ذلك: يورغن هابرماس، إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة، ترجمة: عمر مهيل، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010، ص7).

(1) إبراهيم صالح البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 47 ، 49.

(2) نور الدين علوش ، الفلسفة المعاصرة نماج مختارة ، د ط، دار الراية ، عمان ، 2013، ص 25 .

(3) علي عبود المحمداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 219.

المجال العمومي فهو من يؤسس دعائمها، ويحمل كل قيمها الأخلاقية والمعرفية كالمساواة والحرية و العقلانية، وعبرهما يواجه مساوئ السلطة الرأسمالية ودولتها⁽¹⁾، وعقلانيتها المزيفة فلا وجود للديمقراطية في التواصل المشوه ابتداءً من هندسة التواصل عبر صناعة العلاقات العامة ، وصولاً إلى جميع أشكال العاب السلطة ، ونقيض ذلك بـ"حالة الكلام المثالية" التي تجعل الديمقراطية تعبيراً حقيقياً عن الإرادة الشعبية ، وبهذا كون (هابرماس) مثله المتجسد بالمجال العمومي بوصفه مجال مثالي للعقل التواصلي وكلاهما يحققان الديمقراطية التشاورية⁽²⁾؛ طالما أن العقل التواصلي عقلاً عملي يحدد مجاله بالفضاءات العامة التي عبرت عن التعددية والمواطنة والمساواة والعقلانية التواصلية ، لما تجسده من أمكانية المشاركة لكل المواطنين الأحرار الذي يمتلكون قدرة على التحاور ، ولذلك كان لا بد من مقارنة جديدة لسلطة أفقية تنبع من التوافقات الاتيقية ومن الأجماع لحاصل بين المواطنين الأحرار دخل المجال العمومي⁽³⁾، أنها سلطة تواصلية منبعثة من هذا الفضاء والنتيجة عن الضغط الممارس به ، تحيل دون الاصطدام والانفجار بين سلطة النظام وسلطة العالم المعاش مما يهدد النظام ككل بالاختلال والدمار⁽⁴⁾، سلطة نابغة من الديمقراطية التشاورية الناقدة لمركزية الدولة ومفهوم المواطنة ، مؤسسة على تصور لا مركزي للمجتمع يمارس فيه المواطنين أدوارهم عبر دينامية تفاعل تواصلي بين الأفراد ، أذ تمثل هذه الدينامية أهم شروط تأسيس الديمقراطية التشاورية ، وله من القدرة على كشف مختلف أشكال الهيمنة الاجتماعية ، والكشف عن استراتيجيات تزييف الواقع والتلاعب به⁽⁵⁾.

ثالثاً : ما بعد المجال العمومي : المجال العمومي العابر للأوطان

عادة ما يحمل مفهوم (مابعد) معالجة مزدوجة قوامها (النقد / البناء) ، لتتضمن الدراسة نقد التأسيس النظري لاسيما في صيغته النقدية لـ(هابرماس) ، ومن ثم محاولة لتجاوزه إلى مجال عمومي عابر للأوطان أسسته (نانسي فريزر)، وهذا ما سنبينه في الطرح .

1- نقد المجال العمومي البرجوازي عند نانسي فريزر*

(1) جيمس جوردن فينيلسون ، مصدر سبق ذكره، ص ص 30-31 .

(2) جيوفانا بورادوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 119 .

(3) مصطفى بن تمسك ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 136-137 .

(4) مصطفى الحداد ، مصدر سبق ذكره ، ص 295 .

(5) عز الدين عبد المولى ، مصدر سبق ذكره ، ص 98 .

*نانسي فريزر (1947-...) : فيلسوفة نسوية أمريكية من رواد الجيل الثالث لمدرسة فرنكفورت ، ينطلق مشروعها الفكري من إعادة التفكير في المفاهيم المؤنثة لمسألة عدالة الاجتماعية هدفها الرئيسي يتصل به ثلاثة موضوعات رئيسية وهي : والاعتراف ، ومسألة إعادة التوزيع بوصفهما تمثل البعد المادي للمظالم القائمة بالنظم الرأسمالي المعاصر ، والفضاء العمومي بوصفه الحيز الذي يضم

بينت (فريزر) إمكانية بناء نظرية نقدية جديدة والتفكير في مجال عمومي جديد بوصفه أحد المحاور الأساسية لهذه النظرية ، لتطرح تصوراً نقدياً للمجال العمومي عند (هابرماس)⁽¹⁾، محددة العدالة مرتكز المجال العمومي انتقدت به طرح (هابرماس) الذي جعل الفضاء العام المسؤول عن وعود حدثية حيث الديمقراطية والتغلب على الهيمنة، بيد أنه اغفل الطبيعة الرأسمالية للمجتمعات الكبرى ، فلم يركز كثيراً على الطبقات الاجتماعية والجنس والعرق البشري وغيرها من أشكال التمييز داخل المجال العام لهذه المجتمعات وبالتالي تنعدم العدالة والمساواة فلا يمكن " لكل شخص أن يكون عنصراً فاعلاً في المجال العمومي " ⁽²⁾، كما تأخذ عليه حصره المشاركة بالجمهور المنقّف القادر على الاستعمال العمومي للعقل متأثراً بـ(كانط) ، كما أنّ النمطين الاشتراكي والبرجوازي للدولة وتقييدهم للمجال العمومي لم يعودا صالحين لنمط العيش المشترك اليوم ، إذ تأخذ (فريزر) على (هابرماس) عدم طرحه تصور بديل عن الانموذج البرجوازي ، مما يتنافى مع روح النظرية النقدية التي ينتمي لها فكراً ، كما أنّ عالم اليوم بنهاية القرن العشرين لم يعد يجدي معه انموذج وستغالي للمجال العمومي ، وإنما لابد من تجاوزه إلى "مواطنة كونية تنتفي بها الحدود الوطنية" ⁽³⁾، فالمجال العمومي بمنظور (فريزر) عن "أطار منظم ... يجري فيه إنتاج الاحتجاج أو التفاوض الايديولوجي للجماهير المتعددة " ⁽⁴⁾، ويمكن تحديد أهم نقاط النقد الموجهة من (فريزر) إلى (هابرماس) حول مرتكزات المجال العمومي بالآتي : ⁽⁵⁾

1- ترفض الصفة المثالية للمجال العمومي الهابرماسي ، وفشله بمعالجته المجالات العمومية الأخرى ؛ إذ حدد المجال العمومي بالبرجوازي* عافلا وجود مجالات عمومية لبرجوازية ولايبرالية كالفلاحية

النقاشات والصراعات من أجل تحقيق العدالة (ينظر في ذلك: سمير بوسلهام، مفهوم العدالة الاجتماعية بين يسارين: ثقافي واقتصادي، في مجموعة مؤلفين ، معجم الفلاسفة الأمريكيان، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2015، ص 117).

⁽¹⁾ محمد العربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 .

⁽²⁾ يسرى بلالي ، حور مع الفيلسوفة نانسي فريزر : لا مجال لتحقيق العدالة الاجتماعية إلا بإعادة توزيع الثروات ، 3/اغسطس/2023،

<https://alqatiba.com/2023/08/03/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1>

⁽³⁾ رشيد العلوي، الفلسفة بصيغة المؤنث ، دط ، مؤسسة هنداي ، المملكة المتحدة ، 2027، ص ص 45-46.

⁽⁴⁾ محمد العربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 49 .

⁽⁵⁾ نور الدين علوش ، الفلسفة الأمريكية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 95، 97 (للاستزادة ينظر : محمد العربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 ، ورشيد العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 48-49) .

* يرجع سبب حصر المجال العمومي بالأنموذج البرجوازي/الليبرالي إلى حضور المرجعية الكانطية الذي تزامن عصره مع انبثاق المجتمع البرجوازي في القرن (18) ، بالإضافة إلى عده الديمقراطية في تأسيسها تزامنت كذلك مع البرجوازية تحت عنوان (ديمقراطية النخبة) حرمت المشاركة السياسية الديمقراطية لفئات شعبية عديدة (ينظر في ذلك : المصدر نفسه ، ص 94) .

والنساء والطبقة العاملة ، والعلاقة بين هذه الفضاءات لا تتنافس وإنما تصارع** ، صراع لا عرضي كما ذهب (هابرماس) وإنما بنيوي يعكس الصراع الايديولوجي الاقصائي .

2- لا تتفق (فريزر) مع (هابرماس) بوحدة : (الجمهور ، وساحة النقاش ، والجمهور الوحيد)؛ فالجمهور تعددي يشمل النساء والفلاحين والعمال... الخ ، والاعتراف بتعدديته مهم للاعتراف بدمقرطة المجال العمومي ، أما ساحة النقاش الوحيدة فتغيب الذهن عن وجود ساحات نقاش أخرى تعبر عن فئات و هويات وأهداف أخرى ، أما صيغة الجمهور الموحد فتتكر وحدته وإنما تعددي وهذا ما يجعل الصراع سمته وجوهه ، وليس المهم فيه الوصول للاجماع بقدر ما يسعى للوصول إلى تساويات .

3- فصل (هابرماس) المجال العمومي عن الدولة بشكل تام بغية تحقيق هدف المجال العمومي بالرقابة على الدولة ، فصلاً رفضته (فريزر) لأنه يمنع أشكال التسيير الذاتي والتنسيق بين الجماهير وتحمل المسؤولية حيث المهام الاساسية للمجتمع الديمقراطي الحقيقي .

تشخص (فريزر) مشكلات معقدة غالباً ما ترتبط بالتعددية الثقافية نظراً لعنصرية النظام الرأسمالي ، بعبارة أخرى تحدد بعداً بنيوياً جديداً للامبريالية الرأسمالية مضافاً إلى جدلية (العمل المأجور/الاستغلال) والمتمثل ب(سياسة الطابع) المتمثل بالعنصرية الكامن بالتمييز بين العمال البيواوربيين والعمال بشعوب العالم المستعمر كما في العصر النيوليبرالي⁽¹⁾ ، وذلك أحد أسباب انعطفت (فريزر) مما اسمته بالتصور الويستغالي الهابرماسي للمجال العمومي إلى فضاء عمومي عابر للأوطان⁽²⁾ .

2- نحو آفاق الفضاء العمومي العابر للأوطان

الانتقال من "الفضاء العام الموضوعي" المنشأ نتيجة اجتماع الناس في موضع ما ، إلى "فضاء فوق موضعي" يجاوز الفضاءات الموضوعية ويعلوها و"يربط معاً جملة هذه الفضاءات ضمن فضاء واحد كبير لا يقوم على اجتماع الناس مكانياً" فضاء مشترك غير محلي⁽³⁾ ، انتقال يحمل نقد للفضاء العمومي

**الصراع سمة المجال العمومي طالما أنه قائم على العلاقات الاجتماعية المتداخلة، وتستعير (فريزر) من (اكسل هونيث) طبيعة علاقات الاعتراف بين الانا والآخر وهي الصراع ، إذ تتألف دينامية الاعتراف عنده من سلسلة من الصراعات والتساويات المتتالية، وذات القول عند (فريزر) اذ يطرق الاعتراف بوابة المساواة والعدالة ورفض التمييز القائم على اللون والطبقة العاملة والنساء (ينظر في ذلك: مراد ديان، حرية - مساواة - كرامة انسانية طوباوية العدالة من منظور النموذج الليبرالي الاسكندنافي ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2026 ، ص ص 304-305) .

(1) رشيد بوطيب ، العصرية والمعاصرة أفكار من أجل فلسفة بينثقافية ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2023 ص 41 .

(2) نور الدين علوش ، الفلسفة الامريكية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 98 .

(3) تشارليز تايلر ، مصدر سبق ذكره ، ص 106 .

البرجوازي لـ(هابرماس)؛ نظراً للتحويلات الكبرى بنهاية القرن العشرين والمنعكسة على الوظيفة النقدية للفضاء العمومي⁽¹⁾، إذ اسقطت الفضاء العام البرجوازي ونموذجه إلى "النسيان"⁽²⁾، وتعد العولمة ابرز هذه التحويلات ، أدت إلى الانتقال من (الدولة-الأمة) إلى (مابعد الدولة-الأمة) ، مما أوجب بناء نظرية للديمقراطية لمجتمعات مابعد الدولة - الأمة ، ويعد الفضاء العمومي العابر للأوطان رغم أنه في طور التأسيس ضرورة أساسية للنظرية النقدية أولاً ولديمقراطية هذه المجتمعات ثانياً ، مشروع بني على أفكار نقدية للمشروع الويستغالي الهابرماسي للفضاء العمومي ورفض أسسه المتمثلة بالآتي :⁽³⁾

- 1- جهاز دولة وطني يمارس سلطته على اقليم محدد .
- 2- اقتصاد وطني مرتبط بالإقليم مؤسس بطريقة شرعية .
- 3- مواطنة قومية مستندة على قاعدة الدولة - الأمة .
- 4- لغة قومية للتواصل وأدب قومي .
- 5- بنية تحتية اعلامية .

رفضت (فريزر) النموذج البرجوازي هذا للفضاء العمومي المؤسس على انموذج الدولة - الأمة الويستغالي ؛ فالدولة ، المواطن، الفضاء الوطني ، المشاكل الوطنية، واللغة الوطنية... الخ ، لم يعد كافي نظراً لتعقد المشكلات وتجاوزها الحدود الوطنية كالضبط النقدي والحروب والجرائم ضد الانسانية ، نحن نواجه اليوم عدالة المتنصر فالقدرة على تنفيذ العقوبات في المنظمات الدولية منعدمة ، فضلاً عن فقدان القدرة النقدية للفضاء العمومي المحلي ، فمن يمارس سلطة المراقبة اليوم هل هو الفضاء العمومي او الدولة او الشركات متعددة الجنسية؟⁽⁴⁾، بعبارة أخرى أنّ الشرط المؤسسي لنظرية التوسط لرمزي بين الدولة والمجتمع ضمن سيادة الدولة لم يعد حاكماً ولا مؤطر لمفهوم الدولة الأوروبية الراهنة ؛ بحكم مقتضيات العولمة وتحول العالم إلى قرية صغيرة متشابكة وتنامي الظواهر العابرة للأوطان ونشأة المواطنة الكونية⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نانسي فريزر ، إعادة التفكير في المجال العام مساهمة في نقد الديمقراطية القائمة بالفعل ، ترجمة : محمد كمال ، اوراق نماء 88 ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، د ت ، ص 4.

⁽²⁾ بشري زكاع ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 102-103.

⁽³⁾ نور الدين علوش ، الفلسفة الامريكية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 99-100.

⁽⁴⁾ نور الدين علوش ، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة ، ط1، دار ابن النديم ، الجزائر ، 2023، ص 82 .

⁽⁵⁾ أمين بن مسعود، حفريات معرفية في مفهوم المجال العمومي مجلة علوم الاعلام والاتصال، العدد 1، 2018، ص 10-11.

وبذلك تفككت الافتراضات الأساسية للفضاء العمومي البرجوازي بفعل عدة عوامل ناتجة عن العولمة
بشئى مشاريعها أهمها الآتى : (1)

1- **تغير مفهوم السيادة الوطنية:** نظراً لتقاسمه مع الهيئات والمنظمات الدولية والجهوية كالاتحاد

الأوربي ، وبالتالي ارتباطها بمستويات متعددة تبدأ بالدولة وتمر بالجهوي وتنتهي بالدولي .

2- **تغير مركزية الاقتصاد الوطني:** لم يعد مرتبط بالدولة - الأمة بفعل الشركات المتعددة الجنسيات

التي أصبحت صاحبة السلطة المطلقة في السوق لا الدولة القومية .

3- **تغير مفهوم المواطنة :** بفعل إشكالية التعددية الثقافية وحقوق الاقليات، أذ ظهر مفهوم المواطنة

الدستورية وليس المواطنة القومية وشتان بين مواطنة الدولة الأمة ومواطنة مابعد الدولة الأمة .

4- **تغير اللغة القومية :** نظراً للتعدد الثقافي والديني والعربي لم تعد اللغة القومية هي الوحيدة في

الدولة ، فالكثير من البلدان ثنائية أو ثلاثية اللغة .

5- **تغير الأدب القومي :** عادة ما يستخدم لترسيخ الهوية بيد أن الأدب العالمي وهيمنته أنتج تغير في

موضوعات الأدب المحلي ؛ نتيجة لتلاقحهما بدأ يطرح القضايا العالمية وليس المحلية .

6- **تغير وسائل الاعلام:** بفعل العولمة ومشروع القرية الكونية ظهرت الامبراطوريات الإعلامية تتحكم

بالمشهد الإعلامي وليس الدولة الأمة كامبراطورية مردوخ .

بناء على المدخل النقدي للمجال العمومي الويستفالي هذا تقر (فريزر) بإمكانية وجود فضاء عمومي

كوني يتجاوز الحدود السيادية الكلاسيكية ، أنه فضاء تلعب فيه فئات وحركات اجتماعية جديدة أدوار

جديدة (2)، اصطلحت عليه "الفضاء العبر للاوطان/الأمم" (Sphere transnational) ذلك لأن سيولة

الخطابات أصبحت كسيولة الأموال فلم تقف عند حدود وطنية ، مما امكن-بفعل العولمة-الحديث عن

رأي عام عالمي ارتبط بالمشكلات العلمية كالبئية منها ، فضاء لا يخدم التواصل فقط وإنما كذلك

الديمقراطية ، يستلزم هذا الفضاء عنصرى: الرأي العام أولاً ، وأن يشكل الرأي العام قوة على الدولة أو

السلطة ثانياً (3) ، ويميز عن الفضاء العمومي الوطني بنقطتين رئيسيتين الأولى هي في ارتكاز الفضاء

العمومي المحلي على الدولة الوطنية وسلطتها الخاصة ، في حين يستلزم الفضاء العمومي العابر

(1) نور الدين علوش ، الفلسفة الامريكية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 99-100 (للاستزادة ينظر : رشيد العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 49) .

(2) رشيد العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 43.

(3) الزواوي بغورة ، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدالة ، ط1، دار الطليعة ، بيروت ، 2012، ص ص 147، 150.

للأوطان إعادة بناء السلط على دولي عالمي للحد من سلطة الدولة وفرض الرقابة الدولية عليها، وثانياً ارتكاز الفضاء العمومي على المواطنة المحلية، أما الفضاء العمومي العابر للأوطان يرتكز على مؤسسة المواطنة الكونية ، وإنتاج تضامن واسع عالمي غير مقيد بفروقات اللغوية والعرقية والدينية والوطنية ، ومن ثم إنتاج وبناء فضاءات عمومية واسعة مبنية على تواصل ديمقراطي مفتوح⁽¹⁾، وتبين (فريزر) مشكلتين رئيسيتين تحولان دون تأسيسه وهما الآتي :⁽²⁾

1- وجود مؤسسات إدارية عالمية تقتصر لفضاء عمومي منظم وموازي لها بحيث يمكن للفاعلين الاجتماعيين أن ينشطوا وأن يعبؤوا المواطنين والرأي العام العالمي ، ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي فيمتلك بنية مؤسسية قوية لكن الرأي العام الاوربي ضعيف ضمنها ؛ ذلك لان المستوى المؤسستي الاداري يتجاوز ويطنغى على الرأي العام.

2- وجود رأي عام عالمي قوي بيد أنه يفتقر إلى مؤسسات دولية مثلاً المظاهرات المنددة بغزو العراق عام (2003) ، فإن ما ينقص هو مؤسسات الفضاء العمومي العابر للأمم والهيئات العالمية التي تستطيع أن تردف هذه الهيئات بسلطة القرار .

نتيجة لضعف الأداء الفعال للهيئات والمنظمات الدولية ومشكلة عدالة المنصر ، تولي (فريزر) الأهمية للحركات الاجتماعية العبر وطنية شرط أن تمتلك سلطة مضادة ، فليس لها أن تؤثر إلا إذا كان لها سلطة سيادية مأسسة مكرهة إلى حد ما على الاهتمام بالمصلحة العامة ، وفي ظل الغياب المؤسسي الكبير لا يمكن للحركات الاجتماعية العبر الوطنية ولا الفضاءات العمومية العبر الوطنية هذه أن تنهض بدورها التحريري لتبرير الفضاء العمومي⁽³⁾ .

الخاتمة :

منعطفات فكرية غاية في الأهمية حددت المفهوم والأسس وأزمة المجال العمومي في سياق الفكر الغربي بدأ من (الأغورا) في الفكر اليوناني القديم لتعبر العمومية والممارسة السياسية جوهر الحياة السياسية لما يمكن تسميته بديمقراطية النخبة ، ومن ثم المنعطف التنويري والذي عدّ المجال العمومي والاستخدام العام للعقل جزء من أطروحة أوسع قوامها التنوير المتحقق بالخلاص من الوصايا المعبرة عن قصور استخدام العقل ، لتعدّ العقلانية في المجال العمومي وسيلة أساسية لتحقيق التنوير ، ومن

(1) رشيد العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 50 .

(2) الزواوي بغورة ، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدالة ، مصدر سبق ذكره ، ص 150.

(3) نور الدين علوش ، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 82.

جدلية العقلانية/الوصائية ، امتد الإرث الكانطي إلى النظرية النقدية مع (هابرماس) مكملاً نقده للمجال العمومي البرجوازي ، مما جعل المجال العمومي جزء من النظرية النقدية المعاصرة ، وجزء أساسي في نظرية الفعل التواصلي طالما أن المجال العمومي هو فضاء للتواصل والحوار قائم على أتيقا النقاش ليتضمن الأسس الاخلاقية ، يكون الرأي العام العقلاني المؤثر على الدولة وسلطتها ، ليشكل سلطة نقدية تحريرية ، بيد أن هذه السلطة بفعل النظام الرأسمالي وتحديداً بألبتي (النزعة الاستهلاكية ، وفصل العالم المعيش عن المستوى المنظوماتي حيث الدولة بكل اجهزتها والاقتصاد)، أثرت على الفاعلية العقلية او الفعل التواصلي نحو العقلانية الأدواتية .

وتأسيساً عليه اجترح (هابرماس) مشروع العقلنة لإعادة بناء المجال العمومي ليتم على مرحلتين الأولى (عقلنة العالم المعيش) والهدف منها إنتاج معقولة نقدية تحريرية اساسها العقل وإعادة الاخلاق المطلقة المستمدة من الارث الكانطي وإعادة العقلانية التواصلية للأفراد لبناء مجال عمومي فعال ، غاية لا تتحقق إلا في سياق الديمقراطية التشاورية والتي يعد المجال العمومي لحظة التحقق الفعلي لها ، وبذلك حقق (هابرماس) عقلانية الفرد دون مركزيته في المجال العمومي لقيامه على البيئذاتية مما يتيح الاعتراف بالآخر والنقاش والتفاعل التواصلي، والخلص من الوصايا المفروضة على التفكير ووسائل التلاعب بالعقول اللامتناهية ، أساسها النقد ومحكمته العليا ، ليجعل من الفضاء قوة تحريرية عبر الممارسة النقدية ، أما التنظير السياسي ل(نانسي فريزر) تجاوز البعد القومي للمجال العمومي نحو الفضاء العابر للوطن بدعوى العولمة التي تخطت الفضاء العمومي وسيادة الدولة ، أما رأي الباحثة فلا جدال حول أثر العولمة على سيادة الدولة وأمنها بصيغته المعقدة المعاصرة ووظائفها، لكنها لم تؤدي إلى زوال المجال العمومي ، كما أن العولمة والواقع الدولي طرحا مشكلات معقدة تحتاج لجهد دولي او فضاء عابر للأوطان لحلها ، لكن يبقى المجال العمومي المحلي وحجم أثره لاسيما على العقلانية الفردية كبير للتحرر ، وتكوين الرأي العام المستتير وسلطته النقدية ، فالنتائج الايجابية على المستوى الوطني في الفكر الهابرماسي للمجال العمومي المحلي مهمة و واقعية وتحريرية .

References:

- 1- A group of authors, political action as a revolution, a group of researchers, 1st edition, Dar Al-Farabi, Beirut, 2013.
- 2- Abdel Moneim Al-Shugairi, Rationalization according to Max Weber, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2021.
- 3- Abu Al-Nour Hamdi Abu Al-Nour Hassan, Jürgen Habermas, Ethics and Communication, 1st Edition, Dar Al-Tanweer, Beirut, 2012.
- 4- Alain Touraine, What is Democracy, translated by: Abboud Kasuha, Dat, Publications of the Ministry of Culture, Damascus, 2000.

- 5- Ali Abboud Al-Mohammadaoui, Political Philosophy: Revealing What Is and Delving into What Should Be Lived Together, 1st Edition, Difference Publications, Algeria, 2015 .
- 6- Al-Nasser Abdel Lawi, Communication and Dialogue: The Ethics of Discussion in Contemporary Philosophical Thought, 1st Edition, Dar Al-Farabi, Beirut, n.d.
- 7- Al-Zawawi Bghoura, Inclusiveness and Freedom, 1st Edition, Dar Question, Lebanon, 2018.
- 8- Al-Zawawi Bghoura, Postmodernism and Enlightenment: The Position of Historical Ontology: A Critical Study, 1st Edition, Dar Al-Tali'a, Beirut, 2009.
- 9- and Dergham Shtayyeh, Public Spaces in the City of Amman: Between Urban Diversity and Social Disparity, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2021.
- 10- Armando Savvatori, Public Sphere: Liberal and Catholic Modernity and Islam, translated by: Ahmed Zayed, 1st Edition, National Center for Translation, Cairo, 2012.
- 11- Bouchra Zakag, Digital Networks and the Dynamics of the Socio-Political Field in Morocco, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2023.
- 12- Charles Tyler, Modern Social Imaginies, translated by: Al-Harith Al-Nabhan, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2015.
- 13- Dustin Ellis House, Freedom Without Violence, translated by: Daoud Suleiman Al-Qurna, 1st ed., Al-Ubaikan, Riyadh, 2016.
- 14- Emmanuel Kant, what enlightenment? In Kant and Foucault from the transcendence of reason to the ontology of the present: texts in enlightenment – revolution and power, translated by: Karim Al-Jaf, d. I, Zaki Library for Edition, Baghdad, 2018.
- 15- Ezzedine Abdel Mawla, Arabs, Democracy and Public Space in the Age of Multi-Screens, 1st Edition, Arab Science House Publishers, Beirut, 2025.
- 16- Fathi Al-Maskini, The Philosophy of Al-Nawabat, 1st Edition, Dar Al-Tali'a, Beirut, 1997.
- 17- Fathi Al-Meskini, Religion and Empire in the Enlightenment of the Last Man, 2nd Edition, Believers Without Borders, Morocco, 2016.
- 18- Group of Authors, Dictionary of American Philosophers, 1st Edition, Difference Publications, Algeria, 2015.
- 19- Group of Authors, Western Marxism and Beyond, Adnan House and Library, Baghdad, 2014.
- 20- Hannah Arendt, Between Past and Future, translated by: Abdul Rahman Bushnaq, 1st ed., Jadawel Publishing House, Lebanon, 2014.
- 21- Hannah Arendt, On Violence, translated by: Ibrahim Al-Aris, 2nd ed., Dar Al-Saqi, Beirut, 2015.
- 22- Hannah Arendt, The Human Condition, translated by: Hadia Al-Araqi, 1st ed., Believers Without Borders, Morocco, 2015.
- 23- Hannah Arent, The Foundations of Totalitarianism, translated by: Antoine Abu Zeid, 2nd Edition, Dar Al-Saqi, Beirut, 2016.
- 24- Herbert McKeuse, The One-Dimensional Man, translated by: George Tarabishi, 3rd Edition, Dar Al-Adab, Beirut, 1988.
- 25- Ibrahim Saleh Al-Barzanji, The Constitutional Thought of Habermas: A Study in the European Union Constitution Project, 1st Edition, Tigris Library, 2024.
- 26- James Jordan Finlison, Jürgen Habermas, a very short introduction, translated by: Ahmed Muhammad Al-Ruby, 1st Edition, Hindawi Foundation, United Kingdom, 2017.

- 27- Jürgen Habermas, Science and Technology as "Ideology", translated by: Hassan Al-Saqr, 1st ed., Al-Jamal Publications, Germany, 2003.
- 28- Jürgen Habermas, The Ethics of Discussion and the Question of Truth, translated by: Omar Muhaibel, 1st ed., Ikhtilaf Publications, Algeria, 2010.
- 29- Jürgen Habermas, The Theory of Communicative Action, Part One, translated by: Fathi Al-Meskini, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2020.
- 30- Max Horkheimer and Theodor Adorno, The Controversy of the Enlightenment: Philosophical Nuggets, translated by: Georges Katoura, 1st Edition, Dar Al-Kitab Al-Jadeed, Beirut, 2006.
- 31- Mohamed Shawky Al-Zein, Freedom is the Essence of Politics, Modern Times Magazine, Issue 5, 2012.
- 32- Murad Diani, Freedom - Equality - Human Dignity Utopian Justice from the Perspective of the Scandinavian Liberal Model, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2026.
- 33- Mustafa Ben Tamsak, European Modernity and Deconstruction Paths, 1st Edition, Believers Without Borders, Lebanon, 2018.
- 34- Nancy Fraser, Rethinking the Public Sphere: A Contribution to a Critique of Existing Democracy, translated by: Muhammad Kamal, Namaa Papers 88, Namaa Center for Research and Studies, n.d.
- 35- Nour El Din Alloush, Contemporary Philosophy, Selected Models, 1st ed., Dar Al Raya, Amman, 2013.
- 36- Nour El Din Alloush, Dialogues in Contemporary Political Philosophy, 1st ed., Dar Ibn Al Nadim, Algeria, 2023.
- 37- Nour El Din Alloush, Habermas and the Concept of Public Space, Journal of Human and Social Studies, Issue 4, January 2014.
- 38- Nour El Din Alloush, The German Critical School, Selected Models from the First to the Third Generation, 1st ed., Dar Al Farabi, Beirut, 2013.
- 39- Nour El-Din Alloush, Contemporary American Philosophy, 1st ed., Dar Al-Rafidain, Lebanon, 2016.
- 40- Rachid Boutayeb, Modernity and Contemporary Ideas for an Intercultural Philosophy, 1st ed., Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2023.
- 41- Riyad Al-Sobh, The State and Human Rights in Contemporary Philosophy, 1st ed., Al-An Publishers and Distributors, Jordan, 2018.
- 42- Stephen Dellou, Political Thinking and Political Theory, translated by: Rabie Wahba, 1st Edition, National Center for Translation, Cairo, 2003.
- 43- Yasra Bilali, Dialogue with Philosopher Nancy Fraser: Social Justice Can Only Be Achieved by Redistributing Wealth, August 3, 2023
<https://alqatiba.com/2023/08/03/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1>
- 44- Zawawi Ghoura, Confession for a New Concept of Justice, 1st Edition, Dar Al-Tali'a, Beirut, 2012.